"....ووفقا لوجهة النظر هذه، فان جميع المستوطنات الاسرائيلية التي اقيمت في المناطق التي يديرها جيش الدفاع الاسرائيلي تشكل جزءا من نظام الدفاع الشامل في الجيش الاسرائيلي" (٥٣) . (التشديد ليس في الاصل) .

ويستدل من الاقوال الانفة الذكر ان سعادة القاضي لندوى يرى ان "اغراض الجيش" تشمل اقامة مستوطنات مدنية وليس فقط اقامة قواعد ومعسكرات فقط. كذلك فان القاضي فيتكون نظر بايجاب ايضا الى اقامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وان موقفه الذى كان قد اعرب عنه حول هذا الموضوع في قرار عدل عليا رقم ٧٢/٢٠٢ الانف الذكر (٥٤) (قضية مشارف رفح) لم يتغـــير :ـ

".....لذا، فاني ما ازال اتمسك بالراى الذى اعربت عنه في قضية مشارف رفح، وهو أن الاستيطان اليهودى في منطقة مدارة يخدم اغراضا امنية حقيقية، طالما أن هناك وضعا من حالة الحرب" (٥٥) .
(التشديد ليس في الاصـــل) .

ان مسالة تفسير اصطلاح "اغراض الجيش" اثيرت ايضا امام المحكمة العليا في قضية (الون موريه) الانفة الذكر. وهناك عاد سعادة القاضي لندوى وكرّر موقفه المتمثل في أن اغراض الجيش تشمل الاغراض العملية التي تحدث عنها رئيس الاركان في ذلك الحين، رفائيل ايتان، وذلك في تصريحه المشفوع بالقسم الذى قدّم الى محكمة العدل العليا من قبل النيابة، وهذه تعني اغراض الدفاع الشامل، اى الدفاع عن محاور حركة السير من اجل انتشار قوات الاحتياط بدون اى عائق في اوقات الحرب، "ولكنها لا يمكن أن تشمل ـ حسب اى تفسير مهما يكن معقولا ـ احتياجات الامن القومي بمفهومها الواسع حسبما ذكرت الان" (٥٦) ومن الجدير بالذكر ان ادعاء اسرائيل بان المستوطنات المدنية اليهودية المقامة في الضفة الغربية لازمه لاسباب امنية ليس بجديد فقد جاء على لسان بن غوريون بعد الاعلان عن اقامة دولة اسرائيل : "اننا لن نضمن انتصارنا واسترجاعنا الاراضي اذا لم ننجح في نصب سلسلة قوية وعظيمة من المستوطنات وخاصة مستوطنات جنود على الحدود في النقب وعلى الساحل وفي مداخل القدس وحول صفد وفي جميع المناطق الاخرى ذات الاهمية الاستراتيجية" (٥٦أ) .

وقد أوضح الباحث لوستيك الذى اورد اقوال بن غوريون المذكورة ما رمى اليه الاخير في اقواله : "بواسطة هذه المستوطنات امل بن غوريون والزعامة الصهيونية اعاقة رجوع اللاجئين العرب وقيام الامر الواقع" (٥٦ب) .